

للاقرب من جميع الاولياء ان علف بالزوج لا المهر وكذا الزوجها الوحي  
محضتها فسكننا صح النكاح على الاصح وان اسنا ذمها الوحي غير الاقرب  
فلا بد من القول كالنبيب البالغ ولا يطبق صحكها او بكها ونور وجهها اجنبي  
بلاذن واجبرها به فسكننا لم يصح ما لم تجزه بالقول او الفعل لا بد ان  
قصفت المهر **واما** الوحي فهو البالغ العاقل الوارث والولاية تنفيذ القول  
على الغير شأ أو ابى والوحي شرط لنكاح صغيره مجنون ورفيق سواء  
كان الوحي من العصبنة او غيرها على الزنيب السابق ولا يشترط عدلته  
يصح تزويج ولي فاسق ويشترط اسلامه في حق المساة فخذ فالب  
بعضهم لا ولاية لسلم على كافر الا ان يكون سيادة كافر او سلطانا  
وللكافر الولاية على كافر مثله واعلم ان الكفاوة حق للولي دون موليته  
لمعيار بالنسب فترش كفا لكل منهم والعرب كفا لبعضهم قبيلة بقبيلة  
وليسوا كفا لغيرهم وبالا سلام فسلم بنفسه ليس كفوه الذي اب  
واحد في الاسلام والابوان فيه كالاباء والحرية فعيدا ومعنى ليس  
كفوه الحرية اصلية وبالديانة فيساق كفوا لصالحه او بنت صالحه  
او بنت صالح وبالمال فالها جرح المهر المعجل والنفقة ليس كفوه  
لنفقيرة والقادر على كفوه المذان اموال عظام وبالحرقة تحال وخذ  
بعضها منه على ذلك صاحب الدرر وتغير الكفاة عند العقد فلا  
يضرزها بعدة واعلم ان مهر المثل حق للمرأة وهو مبرارة من قوم امها  
نقلها

منه على بعض النافعية وهي قول الزوج في تزويجها كفاة  
لان شرطه على الولاية ان زوجها ارب المصنوع اليها المهر المسمى  
وتشاهد عدل وان كان على فله ذلك مثل كل واحد من عدلها  
تجرب المهر فيها في ارب المصنوع اليها ان يشهد فان لم يشهد  
وربما يجعل فيقول لم يعمل الزوج ووجهها كفاة بغيره  
بغيره وقوله لا يجوز من عليه في المهره واسما علم ان في

نقلها وثقت العقد سنا وجمالا ولا ولا وعمل وعفلا ودينيا وكفاة  
وشوية وعفة وعلما وادبا وكما خلق ويشترط فيه اخبار جليلين او رجل  
وامرائين ولفظ الشهادة وان لم يوجد احد من قبيلة امها فمن الاجانب  
فان لم يوجد فالقول له **واما** شاهد النكاح فقد قال في نوبت الابصار  
ويشترط سماع كل من العاقدين لفظ الآخر وحضوره من تكلمين سامعين  
معا قولها فاهن مسلمين لنكاح مسلمة ولو فاسقين او مجردين في  
فخذ او اجنبيين النهي وعند النكاح بحضرة السكران اذا هموا وان لم  
يذكروا بعد العمي او ابني الزوجين او ابني احدهما صح وان لم يثبت  
النكاح بهما ان ادعى الغريب لان الشهادة لا تجوز للزنيب بخلاف  
الشهادة عليه ولا يثبت النكاح عند الحاكم الا بالعدول ولا يتوقف  
الثبوت عند الدعوي ولا يصح النكاح بشاهد واحد ويصح بوثق  
وشاهد مجنون الزوجة اذا زوجها نفسها قال في كثر الدقائق وان  
امر رجلا ان يزوجه صغيرته فزوجها عند رجل والايد حاضر صح  
والالايق بان زوجها الما مور بحضرة رجل فقط دون الايد لكونه صار  
شاهدا وكيفا واذا اذنت البالغة لوليها فزوجها بحضرتها عند  
شاهد واحد غيره صح النكاح لكونها تعد به كأنها مباشرة للنكاح  
بنفسها واذا اذنت لوليها فزوجها في غيبها بحضور رجلين  
اولم ناذن له واجازته بعد ذلك صح النكاح فيهما **واعلم** ان النكاح  
له مكان حكم الانعقاد وحكم الاظهار حكم الاول ان كل من قبل الثبوت

Copyright © King Saud University